قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٦

رئيس الجمهـورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون المدنى ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

يخصص العقار الكائن بشارعى الخليج وطريق الجيش رقم ١٩ ورقم ٢٢١ بمنطقة استانلى بمحافظة الاسكندرية والمبين موقعه ومساحته وحدوده بالمذكرة والرسم المرفقين لاستخدامه متحف قومى للتاريخ البحرى .

(المـادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ شعبان سنة ١٤٠٦ (٢٠ أبريل سنة ١٩٨٦)

حسنى مبارك

مذكرة إيضاحية

لقرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٦
بشأن إنشاء المتحف البحرى القومى بمدينة الاسكندرية

تميزت أرض مصر منذ عصور ماقبل التاريخ بمعطيات حضارة عليا مرورا بالتاريخ المصرى القديم ثم التاريخ الإسلامى ، لعبت فيه الملاحة البحرية والنهرية دورا مؤثرا للغاية سواء فى جوانبها التقنية والفنية البحتة أو فى الفكر الملاحى والبحرى على حد سواء وشهدت البحار التى تطل عليها أرض هذه الحضارة أنشطة ملاحية تجارية كانت أو حربية أثرت بصفة خاصة على دور مصر فى التاريخ البحرى على الصعيدين المحلى والعالمى معا .

ولما كان تشييد متحفا قوميا للتاريخ البحرى تعرض فيه العناصر الأثرية البحرية فضلا عن النماذج الحديثة للتاريخ المعاصر للبحرية المصرية فى أسلوب متحفى متقدم هو أمر بالغ الأهمية فى حياتنا الثقافية التراثية المعاصرة خاصة وأن الدراسات المتحفية والتاريخية والأثرية قد اكتملت بالفعل من خلال لجان علمية متخصصة وبتعاون وثيق مع لجان علمية من السلاح البحرى المصرى وتم تحديد فلسفة المتحف والسيناريو والقطع والنماذج التى ستعرض والأقسام المختلفة التى سيشملها بما فى ذلك الأقسام الثقافية والتعليمية وأقسام البحوث العلمية لتاريخ البحرى المصرى باعتبار أن المتحف سيكون نواة لمركز علمى للبحوث التاريخية المتعلقة بالفنون والتاريخ البحرى .

فإن هيئة الآثار المصرية (وزارة الثقافة) تتشرف باقتراح تخصيص استراحة الأمير يوسف كمال الكائنة بمنطقة ستانلى والتى تتبع رئاسة الجمهورية حاليا والموضحة على الخريطة المرفقة لإقامة المتحف البحرى القومى بمدينة الاسكندرية على أن تحمل تكاليف إعداد وتشييد المتحف بموازنة هيئة الآثار المصرية بدءا من عام ١٩٨٧/٨٦

وتتشرف برفع مشروع القرار الجمهورى المرفق .

برجاء فى حالة الموافقة عرضه على السيد / رئيس الجمهورية للتفضل بإصداره ،

رئيس هيئة الآثار المصرية

د . أحمد قدرى